

عدم تنفيذ قانون سكن المرأة صورة من صور تقاعس الوزارة الزلزلة: الفريق الحكومي الحالي غير قادر على الإنجاز والدفع باتجاه التنمية



د. يوسف الزملة

أكد النائب د. يوسف الزملة أن الحكومة غير قادرة على الإنجاز والدفع باتجاه التنمية، داعياً رئيس الحكومة إلى وقفة مع وزرائه من أجل وضع آلية لتنفيذ ومتابعة القوانين والمشاريع.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أن الفريق الحكومي الحالي غير قادر على الدفع بالتنمية ولا يستطيع مجازة مجلس الأمة في اقرار القوانين، وقال يا رئيس الحكومة عدل حكومتك والى مو قادر يشتغل خله يستريح وجيب غيره.

وأيد الزملة ما ذهب إليه

النائب عدنان عبدالصمد من أن ملاحظات ديوان المحاسبة على السجلات والجهات الحكومية مدعاة لاستجواب بعض الوزراء، لكنه أكد رفضه الاستجواب من أجل الاستجواب فقط، لأننا نريد استجوابات تحقق الإصلاح والفائدة المرجوة من هذه الأداة الدستورية.

وأشار إلى وجود تقاعس حكومي في تنفيذ المشاريع، مبيهاً أن إنجاز ميني بنك الائتمان صورة من صور هذا التقاعس، متسائلاً: أيعقل بعد 12 عاماً لا يتم حتى الآن التوقيع على المخطط الأولي للمبنى ولم يتم حتى تشييد

طابوقة واحدة؟ وأضاف أن قيادي البنك ذكروا بأنهم يحتاجون نحو خمس سنوات أخرى لاستكمال إجراءات التشييد المتعلقة بالتوقيع مع الشركة المختصة وأخذ موافقة لجنة المناقصات وغيرها من الإجراءات، داعياً مجلس الوزراء إلى متابعة هذا الموضوع.

وأوضح أن من صور التقاعس الحكومي عدم تنفيذ القانون المتعلق بسكن المرأة، مشيراً إلى أن الجهات المعنية تتحدث عن خمس دراسات محالة إلى مجلس الوزراء للتوصل إلى صيغة لتنفيذ القانون.

الخرينج لإطلاق اسم محمد بن راشد على أحد شوارع الكويت



مبارك الخرينج

التنموية والثقافية والتي هي محل تقدير وفخر لجميع أبناء الخليج العربي كما أنها مصدر تقدير عربي وعالمي، ونظراً لعلم الروابط الاخوية بين الكويت والامارات وللدور الكبير الذي قام به سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أبان الغزو العراقي الغاشم لدولتنا الحبيبة، فإنني اتقدم بالاقتراح باطلاق اسم سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على أحد الشوارع الرئيسية في البلاد.

تقدم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج باقتراح برغبة باطلاق اسم سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على أحد الشوارع الرئيسية في البلاد وذلك نظراً للدور الكبير الذي قدمه به سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم امارة دبي في الامارات العربية المتحدة في دعم العلاقات بين الكويت والامارات وللمكانة الكبيرة التي يحظى بها سموه على الاصعدة الانسانية

المعيوف: لا دليل على تجاوزات الحيازات الزراعية عبدالله: تجاوزات شابت ملف توزيع القسائم



كامل المعوي و عبدالله المعوي وراكبان النصف و فيصل الدويسان خلال اجتماع اللجنة

وبما يهدد امن البلد، فسبكون لنا منها موقف حاسم، مستغرباً من الصمت المصاحب لهذه القضية وعدم إعطائها الأهمية السياسية والإعلامية رغم وجود شبهات إعطاء حيازات مسؤولين ومنتفذين ونواب سابقين وغيرهم.

وكشف عبدالله عن وجود صراع قائم داخل الهيئة العامة للزراعة وهناك منهم من يزود مسؤولين ببعض المستندات المرتبطة بالقضية وشبهه تلاعب بملفات الحيازات بعد ان تم تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية وهو ما سيتم التحقيق فيه، مشيراً إلى ان الحيازات المخالفة حسب المعلومات الأولية تتجاوز 100 حيازة من عام 2006 وحتى هذا العام.

وشدد عبدالله على انه إذا ثبت تجاهل الوزير المسؤول عن هذه القضية عن المخالفات والتجاوزات القائمة فيها عليه وان يتحمل المسؤولية السياسية عنها، مؤكداً في الوقت ذاته ان معلوماته الأولية تشير إلى قيام الوزير بدوره، وهو ما سيتضح خلال التحقيق.

المليونية، مؤكداً في الوقت ذاته ان هناك الآن صراعاً قائماً داخل الهيئة العامة للزراعة وتلاعب بملفات توزيع الحيازات بدأ منذ تشكيل المجلس للجنة التحقيق في هذه القضية.

وقال عبدالله في تصريح صحافي يوم امس «قدمت اليوم مستندات لأعضاء لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية بشكل غير رسمي للاطلاع عليها، مشيراً إلى ان مخالفات هذه الحيازات وتوزيعاتها تعد قضية ذات أهمية ولا يمكن بأي حال من الأحوال التعامل معها بهامشية.

وتابع عبدالله «ان هذه القضية لا تقل أهمية عن قضايا التعدي على المال العام السابقة والتي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام الرأي العام الكويتي كقضية الإبداعات»، لافتاً إلى ان هذه القضية تكمن في طياتها شبهة التعدي على المال وشبهة الرشوة.

وأوضح عبدالله انه ان أثبتت نتائج التحقيق وقوع الرشوة والتعدي على المال العام واستخدم الحيازات لأغراض غير الأمن الغذائي

اللجنة ستبحث في جميع الحيازات سواء للأفراد أو للشركات

قال عضو لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية النائب عبدالله المعوي: وجهنا إلى الهيئة العامة للزراعة عدداً من الأسئلة بناء على المستندات التي تمتلكها اللجنة، وننتظر الإجابة من الهيئة خلال شهر.

وأوضح المعوي في تصريح صحافي انه حتى الآن لا تستطيع اللجنة الحكم على الحيازات الزراعية، لأنه لم يصل إلى اللجنة أي دليل حتى الآن لمقارنتها مع المعلومات التي لديها والوثائق، لافتاً إلى ان اللجنة تتخوف من أن تكون هناك كيدية سواء داخل الهيئة أو من خارجها.

وتأكد ان اللجنة ستبحث في جميع الحيازات سواء للأفراد أو للشركات.

وكشف عضو لجنة التحقيق في تجاوزات الحيازات الزراعية النائب عبدالله عن وجود مخالفات وشبهات تنفع ورشوة شابت ملف توزيع الحيازات الزراعية على نواب سابقين ومنتفذين لا تقل خطورة عن قضية الإبداعات

طنا للخالد: لماذا تم فرض رسوم إقامة على العسكريين غير الكويتيين والخليجيين في حال استقدام عمالة؟



محمد طنا

وجاه النائب محمد طنا سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، طالبه فيه بالسند القانوني لفرض رسوم الإقامة للخليجيين المقيمين

والعسكريين غير الكويتيين بقيمة 200 دينار عند طلب استقدام العمالة المنزلية، وعند الطلب مرة أخرى تتم زيادة قيمة رسوم الإقامة بقيمة 100 دينار عند كل مرة.

العازمي يسأل الوزراء عن الندب وعضوية اللجان ومجالس الإدارات في المؤسسات الحكومية



حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً برلمانياً إلى جميع الوزراء بخصوص ظاهرة الندب والالتحاق بعضوية اللجان ومجالس الإدارات في المؤسسات الحكومية بعد ان نقشت بصورة أصبحت معها رائحة المصالح التنفيعية والفساد الإداري تزكم الأنوف، خصوصاً مع إلحاق أسماء أشخاص معينين سواء كانوا مواطنين أو وافدين بأكثر من جهة بالتزامن مع دوامهم الرسمي بشكل لا يمكن لعامل أن يتفهمه.

الدولة الذي يتضخم يومياً إضافة إلى ما تسببه من تراجع في المشروعات الخدمية والتنموية، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

● أولاً: ما الأسس القانونية والضوابط العامة لندب القياديين والاستشاريين في المؤسسات الحكومية، وهل تقتصر عمليات الندب والإلحاق بعضوية اللجان على العاملين في الوزارة فقط أم من خارجها أيضاً؟

● ثانياً: ما عدد الساعات التي يجب على المنتخب في اللجنة أو مجلس إدارة شركة أن يقضيها في العمل، وكيف يتم احتسابها، وهل تختلف عن مواعيد الدوام الرسمي، وإن كانت في التوقيت نفسه فإليهما الأحق بوقته؟

● ثالثاً: هل تقتصر هذه العملية على الموظفين من

المواطنين أم أنها تشمل الوافدين؟

● رابعاً: يرجى إفادتي بكيفية اختيار المنتخبين من قياديين واستشاريين، وهل يكون إعلان ثم ترشيح واختيار الألفاً أم بالاختيار المباشر أو بطريقة عشوائية؟

● خامساً: هل توجد لائحة داخلية تنظم عمليات الندب والإلحاق باللجان وعضوية مجالس الإدارات، فإذا كان الجواب بنعم يرجى تزويدي بهذه اللائحة؟ مع ما يفيد بإخطار ديوان الخدمة المدنية بذلك.

● سادساً: يرجى تزويدي بأعداد المنتخبين لدى وزارتك، ومبالغ المكافآت المخصصة لهم وكيفية صرفها وحديها الأدنى والأقصى؟ مع إفادتي بتوصيات ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن.

منها عقود الإعلانات الاستثمارية بالمحافظات والطرق السريعة 5 نواب يقترحون نقل الاختصاصات التجارية للبلدية إلى وزارة التجارة والصناعة



فيصل الكندري

تقدم النواب نبيل الفضل وعبدالله المعوي وعادل الخرافي وفضل الكندري بالاقتراح بقانون المرفق بنقل والغاء بعض الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم (5) لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت ونصت مواد على ما يلي:

مادة أولى: تنقل الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم (5) لسنة 2005 المشار إليه إلى وزارة التجارة والصناعة، والتي تشمل:

- المحلات العامة والمقلمة للراحة.
- مراقبة وضبط الباعة المتجولين.
- مراقبة الإعلان في الأماكن العامة.
- عقود الإعلانات الاستثمارية بالمحافظات والطرق السريعة.
- مادة ثالثة: لغى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم (5) لسنة 2005 المشار إليه والتي تشمل:
- بيع الأغذية وتخزينها وفحصها صحياً وتقرير ما بشأنها والمحلات الخاصة بالبيع والتخزين.
- إدارة ومراقبة المسالخ.
- مراقبة الأسواق والتفتيش على المواد الغذائية للاستيفاق من صلاحيتها.
- مادة ثالثة: تنقل كافة العقود المتعلقة بالاختصاصات المنقولة المبرمة بين البلدية والغير قبل العمل بهذا القانون إلى الجهات المنقول

إليها تلك الاختصاصات وما يرتبط بها من معدات وأجهزة وغيرها.

مادة رابعة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ونصت المذكورة الأيضاحية على ما يلي:

على الرغم مما نصت عليه المادة (2) من القانون رقم (5) لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت حول الاختصاصات الرئيسية والجوهرية للجهاز التنفيذي للبلدية، إلا أن المادتين (26) و(27) من ذات القانون تضمنتا اختصاصات لهذا الجهاز لا تتناسب مع طبيعة دوره الجوهرية، ناهيك عن أنهما تفتلان كامله بإعفاء كبيرة تشتت انتباهه عن الاختصاصات الجوهرية التي نصت عليها المادة (2) من القانون.

ويبدل في الاعتبار، أن القوانين اللاحقة للقانون رقم (5) لسنة 2005 المشار إليه، قد أنشئت بموجبها هيئات يدخل في اختصاصاتها بعض ما نصت عليه المادتان (26) و(27) من القانون.

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون المرفق، والذي نص في مادته الأولى على نقل بعض الاختصاصات المنصوص عليها في

الجلال يطالب بفتح فرع للتأمينات في الأحمدية

وتعب بسبب عدم توافر فرع للتأمينات في هذه المحافظة التي بها نسبة سكان عالية، مقارنة بالمحافظات الأخرى، فإن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مطالبة بإنشاء فرع المؤسسة للتأمينات الاجتماعية يخدم اهالي محافظة الأحمدية.

وطالب الجلال وزير المالية انس الصالح بالإيعاز إلى المعدين افتتاح فرع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمنطقة الأحمدية على وجه السرعة.

على المواطنين والمواطنات من أبناء محافظة الأحمدية، لاسيما ان التأمينات الاجتماعية من الجهات التي لها علاقة مباشرة باستقبال الجمهور، ويتردد المراجعون عليها باستمرار بهدف إنجاز معاملاتهم، لذا يجب توفير أفرع لها في كل محافظة الكويت.

وأضاف الجلال ان ان مؤسسة التأمينات الاجتماعية تخدم شريحة كبيرة من المواطنين، خاصة كبار السن، وفي ضوء ما يعايناه اهالي منطقة الأحمدية من جهد



طلال الجلال

استغرب النائب طلال الجلال عدم افتتاح فرع للتأمينات الاجتماعية بمحافظة الأحمدية إلى الآن، رغم أهمية هذا الموضوع بالنسبة لأهالي محافظة الأحمدية، مشيراً إلى انه يجب الإسراع في إنشاء هذا الفرع، بهدف التخفيف عن اهالي محافظة الأحمدية في الوصول إليه.

وقال الجلال في تصريح له: «سبق ان طلبت أكثر من مرة من المعدين بضرورة انشاء فرع للتأمينات الاجتماعية بمحافظة الأحمدية، لتسهيل

الطريجي يطلب من وزير المالية القواعد الخاصة بإعادة طرح وترسية المناقصات

ولمرة واحدة». عند انقضاء مدة العقد او الترخيص تتول الارض والإسلاك والمنشآت التي اقيمت بمقتضى هذه العقود او الترخيص الى الدولة من تاريخ انقضاء مدة العقد او الترخيص او أي تجديد تم على كل منهما وفقاً لنصوصها. وحيث هناك عدد من العقود التي انتهت مدتها وقد مضى أكثر من سنة من انتهاء مدتها، أرجو افادتي بالآتي: هل تم التجديد لأي عقود منتهية؟ في حالة الإجابة بنعم» يرجى تزويدي بأسماء هذه العقود، وصورة عنها.

الإجتماعية والعمل في احدي الصحف يوم الخميس الموافق 25 ديسمبر 2014 انه تم تحويل 6 مشاريع على نظام الـ «B.O.T.» على أمل إطلاقها في بداية 2015، مطالبا تزويده بنسخة عن هذه المشاريع، أو أي مشاريع أخرى اعتمدت او تحت الدراسة لاعتمادها وفقاً للقانون رقم 116 لسنة 2014.

4- جاء في الفقرة الرابعة من القانون التالي «يجوز بعد موافقة اللجنة العليا تجديد العقود او التراخيص المنتهية وفقاً لنصوصها لمدة لا تتجاوز ستة كفترة انتقالية



عبدالله الطريجي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً إلى وزير المالية انس الصالح قال فيه: انه عند صدور القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نصت المادة الثانية على انشاء لجنة عليا يرأسها وزير المالية.

2- ذكرت المادة 30 من القانون في فقرته الرابعة ان يتم تحديد اللائحة التنفيذية والقواعد الخاصة بإجراءات اعادة الطرح والترسية مطالباً بزيادة هذه اللائحة والقرارات التابعة لها.

3- ذكرت وزيرة الشؤون